الأمم المتحدة

A/68/581

الجمعية العامة

Distr.: General
11 November 2013
Arabic
Original: Spanish

الدورة الثامنة والستون

البنود ١٥ و ٣٣ (أ) و (ب) و ٤١ و ٧٦ (أ) من جدول الأعمال

ثقافة السلام

منع نشوب النزاعات المسلحة

تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها

الحالة في أمريكا الوسطى: التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية

المحيطات وقانون البحار

رسالة مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسلفادور لدى الأمم المتحدة

أتشرف، باسم حكومة السلفادور، أن أحيل إليكم طيه موقف بلادي (انظر المرفق) إزاء البيانات الداعية إلى التدخل التي أدلى بها عدة مسؤولين حاليين وسابقين في حكومة هندوراس بخصوص مبادرات متواضعة من جانب السلفادور لتعزيز قدراتها في مواجهة تحديات الأمن القومي، وقد انصبت في بلاغ أعدته وزارة خارجية هندوراس بتاريخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة في إطار البنود ١٥ و ٣٣ (أ) و (ب) و ٤١ و ٧٦ (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) كارلوس إنريكي **غارسيا غونزاليز**
السفير
الممثل الدائم

191113 191113 13-55900 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسلفادور لدى الأمم المتحدة

[سان سلفادور، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣]

تود وزارة خارجية جمهورية السلفادور إبلاغ الممثلين الموقرين للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والأمين العام للأمم المتحدة، ومنظومة الأمم المتحدة ككل، بما يلي:

إن شعب وحكومة السلفادور يعربان مجددا للمجتمع الدولي عن التزامهما الراسخ بالسلام والديمقراطية وبالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

السلفادور، نموذج لتوطيد الديمقراطية

تود السلفادور، التي هي دولة عضو في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، وجهة ترعى على الدوام مشروع الوحدة في أمريكا الوسطى والوطن الكبير، أن تذكر المجتمع الدولي بالتقدم الكبير الذي أحرزته المنطقة منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي، من خلال عمليتي كونتادورا وإسكيبولاس، في سبيل تشكيل منطقة تنعم بالسلام والحرية والديمقراطية والتنمية.

إن السلفادور شهدت نزاعا مسلحا داخليا ولذلك فلا مصلحة لها بتاتا في إقحام شعبها وحكومتها في حرب ستشكل انتكاسة للعملية الديمقراطية في منطقة أمريكا الوسطى.

وتدعو السلفادور إلى التسوية السلمية للمنازعات من خلال الحوار والتفاهم، ولذلك فهي تعتبر في الأمم المتحدة نموذجا في مجال بناء السلام ينبغي أن تقتدي به بلدان أخرى. وهذا ما يفسر مشاركتها المكثفة في شتى عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم، في تجسيد صادق لالتزامها في هذا المجال.

وإذ عينت السلفادور في عضوية لجنة بناء السلام، فقد عرضت تعاونها وخبرتها في عمليات السلام والتفاوض في نزاعات مختلفة حول العالم، وبرهنت على الدوام على التزامها بالتسوية السلمية للمنازعات.

النموذج الجديد للأمن الإقليمي في أمريكا الوسطى

وعملت السلفادور، على الصعيد الإقليمي، على تشجيع تنفيذ النموذج الجديد للأمن الإقليمي الذي كرسته المعاهدة الإطارية المتعلقة بالأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى،

والذي يحدد المبادئ والآليات التي تقوم عليها عمليتا بناء السلام وإرساء الديمقراطية في المنطقة، كما عملت على إنفاذ ذلك النموذج بفعالية.

وفي الآونة الأخيرة، أدلى عدة موظفين حاليين وسابقين في حكومة هندوراس ببيانات داعية إلى التدخل بخصوص مبادرات متواضعة من جانب السلفادور لتعزيز قدراتها في مواجهة تحديات الأمن القومي.

وتعرب السلفادور عن بالغ قلقها إزاء ذلك، إذ إن تلك البيانات تناولت مسائل تندرج ضمن الشأن الداخلي الخالص لشعب وحكومة السلفادور، من قبيل توفير شروط الكرامة للقوات المسلحة السلفادورية وتحديثها، وهو هدف حدده رئيس جمهورية السلفادور، موريسيو فونيس كارتاخينا، سعيا إلى تنفيذ التكليف الدستوري الداعي إلى إيجاد قوات مسلحة تتسم بالديمومة والاحترافية، على النحو المنصوص عليه في اتفاقات تشابولتبيك للسلام لعام ١٩٩٢.

وتدعو السلفادور المجتمع الدولي إلى الرجوع إلى المبادئ المكرسة في المعاهدة الإطارية المتعلقة بالأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى وإلى إجراء مقارنة بين القدرات العسكرية للدول في أمريكا الوسطى لتتأكد من أن السلفادور لا تخل بأي حال من الأحوال بالتوازن المعقول للقوى ولا تنال من تدابير بناء الثقة المبينة في المعاهدة المذكورة.

وتؤكد السلفادور للمجتمع الدولي أن بلاءي الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات هما ألد عدوين يعترضان سبيل إرساء الديمقراطية وتحقيق التنمية في المنطقة، ولذلك فقد عملت بهمة على النهوض بمختلف المساعي للتصدي لهما، وتدعم استراتيجية الأمن في أمريكا الوسطى والعديد من الإجراءات الثنائية التي يضطلع بها لتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية في هذا المضمار.

وتذكر السلفادور المجتمع الدولي ببيانات عامة أدلى بها موظفون سامون في حكومة هندوراس للتهديد باستخدام القوة العسكرية ضد البلدان المجاورة حتى يتسنى لها ممارسة سيادتها، وذلك في انتهاك صارخ للمبادئ المكرسة في المعاهدة الإطارية المتعلقة بالأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى.

وتحيط السلفادور المجتمع الدولي علما بما اتخذته جمهورية هندوراس من إجراءات عديدة لتعزيز قدراتها العسكرية، بما في ذلك زيادة عدد أفرادها ووسائلها القتالية في مختلف مناطق نفوذها، ومن بينها ما يلي:

(أ) استئجار، مع خيار الشراء، لسفينتي دوريات من مصدر هولندي (سفينتان صغيرتان للحراسة) وستة زوارق سريعة بتكلفة قدرت بمبلغ ٦١,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة؛

(ب) اقتناء زورقين سريعين مجهزين عسكريا في عام ٢٠١٣ ونقلهما من منطقة البحر الكاريبي إلى خليج فونسيكا؛

(ج) إعلان عن شراء ثلاث منظومات رادارية جوية من إسرائيل بتكلفة قدرها ٣٠ مليون دولار؛

(د) زيادة الأسطول الجوي بفضل هبة من الولايات المتحدة التي أعطت هندوراس ست طائرات عمودية عسكرية؛

(هـ) انتهاك حق المرور البريء بعبور سفينتين عسكريتين تحملان اسمي ''أولوا'' و ''تشاملكون'' منذ عام ٢٠٠٧ مياه خليج فونسيكا وعلى ظهرهما أسلحة مكشوفة؛

(و) إصلاح دباباتها القتالية وتجهيزها برادارات تكشف حرارة الجسم؛

(ز) شراء معدات عسكرية حديثة للنقل والاتصالات من حكومة الهند بملايين عديدة من الدولارات.

وينضاف إلى ما تقدم أن جمهورية هندوراس تملك أسطول طائرات قتالية فوق صوتية من طراز إف-٥ تتفوق كثيرا على الطائرات التي اشترتها السلفادور مؤخرا، والتي وصفها موظفون هندوراسيون سامون بأنها طائرات عتيقة.

وهذه التعزيزات العسكرية من جانب هندوراس في منطقة خليج فونسيكا تؤثر كذلك مباشرة في حرية تنقل الصيادين السلفادوريين، وذلك في انتهاك تام لحقوق الإنسان الواجبة لهم، وبخاصة حقهم في العمل.

الوفاء عن حسن نية بالالتزامات الدولية

تحث السلفادور المجتمع الدولي على التمييز بين مبادراتها الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ومقتضيات القرار الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بخصوص النزاع حول الحدود البرية والجزرية والبحرية بين السلفادور وهندوراس، والمطالبة العادلة للسلفادور بإنهاء الاحتلال العسكري غير القانوني الذي فرضته هندوراس بحكم الواقع منذ عام ١٩٨٣ على جزيرة كونيخو، التي هي إقليم سلفادوري تاريخيا وقانونيا على السواء.

وإن السلفادور، بوصفها بلدا يفي بالتزاماته الدولية، دعت على الدوام إلى التنفيذ التام للقرار الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، تبعا لما جاء فيه من أحكام، وتحث بقوة جمهورية هندوراس الشقيقة على الوفاء بجميع المقتضيات العالقة، ولا سيما تلك المذكورة في الاتفاقية المتعلقة بالجنسية والحقوق المكتسبة في المناطق المعينة الحدود بموجب القرار الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، إذ أن عدم تنفيذها أثر تأثيرا جسيما في حقوق سكان تلك المناطق.

إعلان ماناغوا الثلاثي

تود حكومة جمهورية السلفادور أن تذكر المجتمع الدولي بما اقترحه رئيس السلفادور، إلياس أنطونيو ساكا غونزاليز، في كلمته التي ألقاها أمام الجمعية العامة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، من إنشاء نظام لتيسير تنمية متكاملة ومستدامة في خليج فونسيكا، بموافقة ومشاركة الجمهوريات المشاطئة الثلاث.

ونتيجة لذلك، تم التوقيع في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ على إعلان ماناغوا الذي يحدد خليج فونسيكا باعتباره منطقة سلام وتنمية مستدامة وأمن، والذي صدق عليه رؤساء البلدان الثلاثة في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢.

وإضافة إلى ذلك، اتفق رؤساء نيكاراغوا وهندوراس والسلفادور في بيانهم المشترك الصادر في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ على إنشاء ”لجنة ثلاثية بغرض الحفاظ على خليج فونسيكا بوصفه منطقة سلام وتنمية مستدامة وأمن“، برئاسة وزراء خارجية كل من البلدان الثلاثة، وأعلنوا للمجتمع الدولي أن ”جميع المسائل المتعلقة بخليج فونسيكا ستتناولها اللجنة الثلاثية“. وعلاوة على ذلك، أكد الرؤساء مجددا للمجتمع الدولي، في البيان المشترك الصادر في ٨ أيار/مايو ٢٠١٣، أن جميع المسائل المتعلقة بخليج فونسيكا ستتناولها اللجنة الثلاثية.

وبناء على ما تقدم، تعرب السلفادور مرة أخرى عن قلقها إزاء البيانات المتكررة الصادرة عن حكومة جمهورية السلفادور الشقيقة، التي تضرب عرض الحائط بالتقدم الذي أحرزته البلدان الثلاثة حتى الآن بخصوص المسائل المتعلقة بخليج فونسيكا، بما يتنافى مع مضمون قرار محكمة العدل الدولية الصادر في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ومع روح التكامل.

الوضع في جزيرة كونيخو

تغتنم حكومة السلفادور هذه الفرصة لتوضح للمجتمع الدولي الوضع في جزيرة كونيخو، الواقعة في حوض لاأونيون والتي تشكل جزءا من بلدية باساكينا، في مقاطعة

لاأونيون بجمهورية السلفادور، وهو ما أكدته وثائق تاريخية وقانونية وجغرافية وفيرة تدعم سيادة السلفادور على هذه الجزيرة.

وفي ضوء الاحتلال العسكري غير القانوني الذي فرضته جمهورية هندوراس بحكم الواقع على جزيرة كونيخو، فقد بعثت إليها السلفادور مرارا مذكرات احتجاج طالبة منها أن تنهي فورا احتلالها لهذا الإقليم، حفاظا على العلاقات الأخوية بين الدولتين.

وتفيد حكومة السلفادور بأن المركز القانوني لجزيرة كونيخو باعتبارها إقليما سلفادوريا لم يتأثر بالقرار الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، ولذلك فقد أكدت سيادتها على الجزيرة المذكورة.

وإن حكومة جمهورية السلفادور، انسجاما مع توجهها السلمي والتزامها بالسلام، طلبت بإلحاح إلى حكومة جمهورية هندوراس الشقيقة أن تبحث هذه المسائل من خلال الحوار والتفاوض الدبلوماسي، اعتمادا على الاتفاقات الإقليمية التي أبرمت حتى الآن واستنادا إلى بروتوكول تيغوسيغالبا الملحق بميثاق منظمة دول أمريكا الوسطى والمعاهدة الإطارية المتعلقة بالأمن الديمقراطي، وهي تغتنم هذه الفرصة لتجديد طلبها.

وأخيرا، تؤكد السلفادور للمجتمع الدولي أن المنازعات المذكورة مع جمهورية هندوراس الشقيقة لا تذكر بالقياس إلى ما يجمع البلدين الشقيقين، إذ إنهما يتشاركان تراثا ثقافيا عظيما خلفه أجدادهما، كما أن لهما تاريخا مشتركا في تشكيل دولتيهما. وتربطهما علاقات اقتصادية واجتماعية قوية، وتحديات تعزيز التنمية وتوطيد الأمن المدني في بلديهما، ويجمعهما على وجه الخصوص المستقبل المشترك على صعيد المنطقة التي ينتميان إليها.